مدى توافق نماذج تقييم الأداء المالي للبنوك مع البنوك الإسلامية، قراءة في نموذج CAMELS

The Compatibility of the Financial Performance Evaluation Models of Banks with ISLAMIC Banks, CAMELS Model Case Study

ط.د شناتي سامي
University of algiers 3
sami.chenati@univ-alger3.dz

أ.د أورزيق الياس
University of algiers 3
liesourzik@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2019/12/01 تاريخ القبول: 2020/03/22

الملخص: هدفت الدراسة إلى التعرف على النماذج التقليدية المستخدمة في تقييم الاداء المالي للبنوك ومدى قدرتها على تقييم الاداء المالي للبنوك الإسلامية، وذلك نظرا لما تتسم به الأخيرة من خصوصية في طبيعة عملها المصرفي واختلافها الجوهري عن نظيرتها التقليدية في مصادر الأموال واستخداماتها، نتيجة لذلك تم التطرق لمعيار CAMELS كونه أحد أشهر نماذج تقييم الأداء المالي للبنوك، وتم مناقشة مختلف المؤشرات المشكلة له عند تطبيقه على بنك اسلامي.

توصلت نتائج الدراسة إلى حقيقة مفادها أن هذه النماذج قاصرة عن تقييم الاداء المالي للبنوك الاسلامية، وأن تطبيقها عليها لا يترجم الأداء المالي الحقيقي لهذا النوع من البنوك، لذا توجب البحث عن تطوير نموذج جديد لتقييم الاداء المالي للبنوك الاسلامية يراعى فيه خصوصيتها ونوعية مصادر أموالها واستخداماتها.

الكلمات المفتاحية: نماذج، الأداء المالي.، البنوك.، البنوك الاسلامية، نموذج CAMELS

Abstract : The study aimed to identify the traditional models used in assessing the financial performance of banks and their ability to evaluate the financial performance of Islamic banks, given the specificity of the latter in the nature of banking and its fundamental difference from its traditional counterpart in the sources of funds and uses, as a result was addressed the model of CAMELS Being one of the most popular models for evaluating the financial performance of banks, the various indicators of its problems were discussed when applied to an Islamic bank

The results of the study reached the fact that these models fall short of assessing the financial performance of Islamic banks, and that their application to them does not translate the real financial performance of this type of banks, so it was necessary to search for the development of a new model for assessing the financial performance of Islamic banks taking into account the specificity and quality of their sources of funds and uses.

***Key Words*:** models; financial performance; banks; Islamic banks; CAMELS Model.

JEL Code : G21.

*مرسل المقال: شناتي سامي (sami.chenati@univ-alger3.dz).

المقدمة:

حققت البنوك الإسلامية منذ نشأتها نجاحا كبيرا وانتشارا واسع النطاق، حيث تخطت حدودها الدول الإسلامية وأثبتت وجودها في شتى أنحاء العالم، ورغم حداثة وجودها مقارنة بتجربة البنوك التقليدية إلا ان أرقامها المحققة سنويا وحصصها من الأسواق المصرفية في تزايد مستمر سواء على المستوى المحلي أو في السوق المصرفي العالمي بشكل عام، حيث انه ومنذ نشأتها منتصف القرن العشرين لم يسجل العالم إفلاس بنك إسلامي رغم الأزمات المالية العديدة التي عصفت بالنظام المالي العالمي وراح ضحيتها الكثير من البنوك التقليدية خاصة في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية وذلك نتيجة الخلل الذي مس أدائها المالي .

إضافة لذلك وتبعا لمقررات لجنة بازل الدولية للرقابة المصرفية حول إجراءات السلامة المالية للبنوك، عمدت الدول الكبرى على رأسها الولايات المتحدة ودول أوروبا الغربية على إنشاء أنظمة للرقابة المصرفية تعتبر بمثابة أنظمة للإنذار المبكر، تقوم على تقييم الاداء المالي للبنوك وذلك للكشف عن مواطن القوة والضعف التي تمس المركز المالي للبنوك المعنية من أجل القيام بالاجراءات التصحيحية قبل حدوث الازمة.

- **إشكالية الدراسة:** بناء على ما سبق تبرز أهمية وضرورة البحث في صلاحية النماذج التقليدية لتقييم الأداء المالي للبنوك عند تطبيقها على البنوك الإسلامية، وذلك نظرا لطبيعتها الخاصة، وعليه يمكن تلخيص إشكالية الدراسة في السؤال الرئيسي التالي: ما مدى توافق النماذج التقليدية لتقييم الأداء المالي للبنوك في تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية ؟
- **فرضيات الدراسة:** للإجابة على الإشكالية المطروحة تم اعتماد مجموعة من الفرضيات التي نوجزها كما يلي:
  - تتوافق النماذج التقليدية لتقييم الأداء المالي للبنوك مع طبيعة البنوك الاسلامية؛
  - لا توجد فروقات جوهرية بين البنوك التقليدية والبنوك الاسلامية؛
  - المؤشرات المالية المكونة لنموذج CAMELS باعتباره أشهر النماذج المستخدمة في تقييم الأداء المالي للبنوك يتوافق مع البنوك الاسلامية.
- **أهداف الدراسة:** تحاول هذه الدراسة الوصول إلى مجموعة من الأهداف تتمثل أهمها فيما يلي:
  - التعرف على خصوصية البنوك الإسلامية وما يميزها عن البنوك التقليدية؛
  - تحديد مدى أهمية تعديل النماذج التقليدية لتقييم الأداء المالي للبنوك لتتوافق مع طبيعة البنوك الإسلامية؛
  - معرفة البعد أو الأبعاد المكونة لنماذج تقييم الأداء التي يجب تعديلها عند تطبيقها على البنك الإسلامي.
- **منهجية الدراسة:** لمعالجة إشكالية الدراسة سوف نتبع المنهج الوصفي وذلك لوصف متغيرات البحث، مع استخدام المنهج الاستقرائي في استطلاع امكانية توافق المتغير التابع مع المتغير المستقل، وعليه سيتم معالجة موضوع البحث من خلال المحاور التالية:
  - مفهوم البنوك الاسلامية

– الفروقات الجوهرية بين البنوك التقليدية والبنوك الاسلامية
– نماذج تقييم الاداء المالي للبنوك
– نموذج CAMELS لتقييم الاداء المالي
– تطبيق نموذج CAMELS على ميزانية بنك إسلامي

1. مفهوم البنوك الاسلامية:

كانت فترة الستينيات من القرن العشرين بداية ظهور مؤسسات مصرفية لا تتعامل بنظام سعر الفائدة، وتطورت هذه التجارب إلى أن قامت بنوك شاملة لا تتعامل بالربا أخذا وعطاءا في تعاملاتها واتخذت من الشريعة الإسلامية مرجعية في تعاملاتها، وأصبح يطلق عليها اسم البنوك الإسلامية لتمييزها عن البنوك التقليدية.

1.1. تعريف البنوك الاسلامية:

يعرف البنك الإسلامي بأنه "مؤسسة مالية نقدية تقوم بالأعمال والخدمات المالية والمصرفية وجذب الموارد النقدية وتوظيفها توظيفا فعالا يكفل نموها وتحقيق أقصى عائد منها، وبما يحقق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية في إطار أحكام الشريعة الاسلامية السمحة" (العجلوني، 2008، صفحة 110)

2.1. خصائص البنوك الإسلامية:

إن الحديث عن خصائص البنوك الإسلامية لا يعني بالضرورة الحديث عن ما يميزها عن البنوك التقليدية، حيث أن خصوصية البنوك الإسلامية تكمن في التزامها بالعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، يمكن تلخيص خصائص البنوك الإسلامية كما يلي: (سمحان، 2012، الصفحات 44-47)

أ. **عدم التعامل بالفائدة:** من الخصائص الجوهرية التي تحكم عمل البنوك الإسلامية عدم التعامل بالفائدة أخذا وعطاء، ويلتزم البنك الإسلامي بذلك في كل معاملاته.

ب. **توجيه الجهد نحو الاستثمار الحلال:** بما أن البنك الإسلامي يعمل وفق أحكام الشريعة، فهو موجه وجوبا للمشاركة أو تمويل الاستثمارات التي تلتزم في عملها بأحكام الشريعة الإسلامية، والابتعاد عن الاستثمارات التي تخالف ذلك بغض النظر عن جدواها الاقتصادية.

ج. **ربط التنمية الاقتصادية بالتنمية الاجتماعية:** حيث أن البنوك الإسلامية وبطبيعة النظام الاقتصادي الإسلامي العاملة بتعاليمه يجب إن تمزج بين التمويل والمشاركة في التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية للمجتمع العاملة وسطه.

د. **تجميع المدخرات ودفعها نحو الاستثمار الحلال:** من الأسباب الرئيسية التي أدت لظهور البنوك الإسلامية عزوف الأفراد على التعامل مع البنوك الربوية، وبالتالي تكنيز مدخراتهم.

هـ. **المساهمة في تنشيط التبادل الدولي:** وذلك من خلال تسيير وتبادل الخبرات فيما بين البنوك الإسلامية إقليميا ودوليا وتنشيط المعاملات فيما بينها.

و. إحياء نظام الزكاة: وذلك من خلال الصناديق التي أعدتها هذه البنوك خصيصا لجمع أموال الزكاة، وتولي إدارتها والسهر على صرف تلك الأموال على مستحقيها الشرعيين.

ز. المساهمة في إحياء ونشر فقه المعاملات: وذلك من خلال النشرات والإعلانات والندوات والدورات التدريبية التي تنظمها أو تساهم فيها البنوك الإسلامية، والتي ترمي في جلها للتعريف بفقه المعاملات الإسلامية ونشره بين عامة المسلمين.

ح. عدم الإسهام في تضخم النقود: وذلك من خلال الابتعاد عن عمليات الإقراض التي تتم من خلال إيداع قيمة القرض في حساب العميل والتي تعتبر أحد الأسباب المباشرة في التضخم.

3.1. أهداف البنوك الإسلامية:

لا تخرج الأهداف التي تسعى البنوك الإسلامية إلى تحقيقها من نطاق الأهداف التي يسعى النظام الاقتصادي الإسلامي بصفة عامة إلى تحقيقها، والقائمة على أساس مبدأ الاستحقاق واستخدام الأموال في تدعيم التكافل الاجتماعي وتحقيق الرفاهية، يمكن تلخيص أهم هذه الأهداف في المجالات التالية:

أ. الأهداف الاستثمارية: بما إن البنك الإسلامي عبارة عن استثمار في حد ذاته قائم وفق الشريعة الإسلامية فهو يسعى لتحقيق أهداف استثمارية تتوافق وتوجه النظام الاقتصادي الإسلامي، من تلك الأهداف نجد: (الموسوي، 2011، صفحة 30)

- تحقيق زيادات متناسبة في معدل النمو الاقتصادي بما يخدم التنمية الاقتصادية للمجتمعات؛
- تحقيق أعلى المستويات التوظيفية لعوامل الإنتاج المتوافرة، والسعي للقضاء على البطالة؛
- ترويج المشروعات سواء لحساب البنك نفسه أو لغيره أو بالمشاركة مع أصحاب الخبرة والقدرة الفنية؛
- توفير خدمات الاستشارات الاقتصادية والمالية والفنية والإدارية المختلفة؛
- تحسين الأداء الاقتصادي للمؤسسات المختلفة؛
- تحقيق العدالة في توزيع الناتج التشغيلي بين أصحاب عوامل الإنتاج المشاركة في العملية الإنتاجية؛

ب. الأهداف التنموية: كون البنوك الاسلامية عون اقتصادي ينشط داخل مجتمع، ويساهم في تمويل التنمية بكل أبعادها وفق منظور شرعي، فالهدف الأسمى والأساسي لإنشاء البنوك الاسلامية هو الابتعاد عن الفائدة، وحسن الأداء والاستثمار الجيد للموارد المتاحة، وكل ذلك يؤدي بشكل مباشر إلى زيادة التنمية بشقيها الاقتصادي والاجتماعي في الدول الاسلامية (عبادة، 2008، صفحة 65).

ج. الأهداف الاجتماعية: من أهداف البنوك الاسلامية تحقيق التنمية الاجتماعية، عن طريق الموازنة بين تحقيق الربح الاقتصادي وتعظيم العائد الاجتماعي، ويتجلى ذلك في النقاط التالية: (المصري أ.، 2006، الصفحات 34-64)

- تعميق الروح الدينية لدى الأفراد وإعطائهم صورة واقعية كما يكون عليه التكافل الاجتماعي؛

- تأكيد دور العمل كمصدر للكسب، بدلا من اعتبار المال مصدرا وحيدا للكسب بحصول البنك على أجر خدماته في شكل عمولة مصرفية؛
- تشجيع أفراد المجتمع على الادخار والتوسع فيه طالما تستثمر المدخرات لصالح المجتمع، وتعود على صاحبها بالربح الحلال؛
- توجيه الاستثمار نحو إنتاج السلع والخدمات التي تشبع الحاجات السوية للإنسان، أي لا تخرج عن دائرة الحلال؛
- عدم التعامل بالفائدة أخذا وعطاءا، وهذا معناه الابتعاد عن ما حرمه الله على خلقه من الربا، والمشاركة في الغنم والغرم بدلا من الاقتصار على الغنم المضمون؛
- تحقيق التنمية الاجتماعية عن طريق التكامل الاجتماعي، وذلك بجمع الزكاة وانفاقها في مصارفها الشرعية؛
- تشجيع الجوانب الايجابية في الأفراد ونبذ الجوانب السلبية، وذلك عن طريق تحريك اهتمام المقرض بنتائج المشروعات التي ساهم فيها، وما حققته أمواله من ربح. (المصري أ.، 2006)

2. الفروقات الجوهرية بين البنوك التقليدية والبنوك الاسلامية:

إن الحديث عن الفرق بين بين البنوك التقليدية ونظيرتها الاسلامية لا يجرنا بالضرورة إلى الحديث عن الاختلاف في الشكل، فكلا النوعين يعبر عن مؤسسة مالية مصرفية تعمل على تجميع المدخرات وتوظيفها توظيفا فعال، لكن الاختلاف الجوهري يكمن في مصادر الحصول على الاموال وطرق توظيفها، وشكل المعاملات المالية والخلفية الضابطة لعملها هو وجه التمييز بين النوعين من البنوك، يمكن تلخيص الفروقات الجوهرية بين البنوك التقليدية ونظيرتها الاسلامية في الجدول التالي:

الجدول 01: "أهم الفوارق بين البنوك التقليدية والإسلامية"

أوجه المقارنة	البنك التقليدي	البنك الإسلامي
الربح	الفرق بين الفائدة المدينة والدائنة.	الربح ناتج الاستثمار الفعلي لأموال المودعين.
النشاط الأساسي	يتلقى الودائع ويمنح القروض.	تساهم مباشرة في تمويل المشروعات والقيام بدور البنوك المتخصصة (زراعية-صناعة-عقارية) وتساهم في إقامة المشروعات طويلة الأجل.
الاتجار المباشر	لا تستطيع القيام به (شراء وبيع السلع)	تقوم بالاتجار المباشر في شراء وبيع السلع وفقا لصيغ البيع الإسلامية.
الودائع	تقبل الودائع وتتعهد بردها والفوائد عليها وفقا لأجال محددة.	تقبل الودائع الاستثمارية على أساس عقد المضاربة الشرعي ولا تلتزم بردها، وتوزع الربح الناتج من التوظيف.
الأسهم الممتازة	يصدر أسهم ممتازة محددة الفائدة.	يصدر صكوك تساهم في الربح والخسارة.
الاحتياطي العام	يخصم من صافي الربح.	يخصم من صافي الربح الخاص بالمساهمين فقط.
الضوابط	قانونية.	شرعية قانونية.
الآلية	سعر الفائدة.	المشاركة في الربح والخسارة.
النظرة إلى النقود	سلعة.	وسيلة.
الرقابة الشرعية	لا توجد هيأة للرقابة الشرعية.	ضرورة وجود هيأة للرقابة الشرعية تصدر الفتاوي في المسائل الجديدة وتراقب التطبيق.
صيغ توظيف الأموال	قروض معظمها تجاري، يوجه بعضها للاستثمار في الأوراق المالية.	توظف وفقا لصيغ التمويل الإسلامي (بيوع-مشاركات-أجارات...الخ)، تأسيس مشروعات.
صندوق الزكاة	لا يوجد نشاط الزكاة في البنك.	أحد الأنشطة التكافلية في البنك الإسلامي، ويمول من زكاة رأس مال البنك، بالإضافة إلى الهبات والتبرعات.
الدراسات الائتمانية	الاهتمام بتشخيص العمل والضمانات ورأس المال والقدرة الايرادية.	الاهتمام بشكل أكبر، حيث أن البنك يدخل مشاركا في المشروعات ويركز على مصادر السداد.
الحلال والحرام	ليس شرطا أساسيا للتوظيف.	لا تمول المصارف الإسلامية مشروعات الخمور والقمار ولحم الخنزير بصرف النظر عن درجة ربحيتها، أو أي أنشطة حرام.
الموارد البشرية	التركيز على الكفاءات المحورية المهنية والسلوكية والأخلاقية المرتبطة بالعمل فقط.	التركيز على الكفاءات المحورية المهنية والسلوكية والأخلاقية. الرغبة في إعادة التعليم من منظور الشريعة الإسلامية

المصدر: (الشيخ، 2010، صفحة 10)

3. نماذج تقييم الاداء المالي للبنوك:

نتيجة الخلل الذي مس أداء كثير من البنوك حول العالم، أدى في كثير من الحالات إلى إشهار إفلاسها، مما أثر بشكل متفاوت على الانظمة المصرفية بشكل خاص، والنظام المصرفي العالمي بشكل عام، كون هذه البنوك المفلسة تنتمي في الغالب للولايات المتحدة الامريكية ودول أوروبا الغربية، عمدت هذه الدول إلى البحث عن كيفيات وطرق إنشاء انظمة معلوماتية تعتبر بمثابة انظمة للإنذار المبكر تعمل على التقييم الدوري لأداء البنوك واكتشاف نقاط القوة ونقاط الضعف التي تمس مركزها المالي.

الجدول 02: "أنظمة الإنذار المبكر في مجموعة الدول العشر"

الدولة	سلطة الرقابة والاشراف	تسمية النظام	سنة أول استخدام	نوع النظام (النموذج)
فرنسا	اللجنة المصرفية	1-(ORAP) Organisation and Reinforcement of Preventive Action	1997	نظام تقييم وإشراف مصرفي
		2-(SAABA) Support System for Banking Analysis	1997	نظام إنذار مبكر
ألمانيا	المكتب الألماني الفدرالي للإشراف	1-(BAKIS) Bakred Information System	1997	نظام تحليل النسب المالية والمجموعات المماثلة
ايطاليا	بنك ايطاليا	1-(PATROL) patrimonio Redditivita Rishiosita Organizzazione Liquidita	1993	نظام تقييم وإشراف مصرفي
هولندا	بنك هولندا	1-(RAST) Risk Analysis Support Tool	1999	نظام تقييم المخاطر المصرفية
		2- Observation System	مقرر تنفيذه	نموذج إنذار مبكر
المملكة المتحدة	سلطة الخدمات المالية	1-(RATE) Risk Assessment Tools of Supervision and Evaluation	1998	نموذج إنذار مبكر
	بنك انكلترا	2-(TRAM) Trigger Ratio Adjustment Mechanism	طور في 1995	نظام تقييم المخاطر المصرفية
الولايات المتحدة الامريكية	سلطات الإشراف الثلاثة	1-(CAMELS) Capital Adequacy Assent Quality Management Earning Liquidity , Sensibility of market risk	1979	نظام تفتيش ميداني
	البنك الاحتياطي الفدرالي	1-Individual Bank Monitoring Screens	1980	تحليل النسب المالية
		2-(SEER) System for Estimating Exam Rating	1993	نموذج إنذار مبكر
	شركة ضمان الودائع (FDIC)	1-(KAEL)Capital Adequacy,Asset Quality,Earning,Liquidity	1995	نموذج إنذار مبكر
		2-(GMS)Grouth Monitaring System	1985	نظام تقييم وإشراف مصرفي
		3-(SCOR)Statistical CAMELS off-site Rating	1995	نموذج إنذار مبكر
	مكتب مراقبة العملة	1-bank Calculator	مقرر تنفيذه	نموذج إنذار مبكر

المصدر: (تومي، 2017)

4. نموذج CAMELS لتقييم الاداء المالي:

هو عبارة عن نظام للإنذار المبكّر، ظهر بالولايات المتحدة الأمريكية عام 1779 ويعمل عن طريق التفتيش الميداني لمعرفة المركز المالي للبنك، وقد استخدم من طرف خمس جهات رقابية في الولايات المتحدة الامريكية على رأسها الاحتياطي الفدرالي، وكانت نتائجه داعما اساسيا في كثير من القرارات التي مست البنوك الخاضعة للتفتيش، والذي يصنف موقف البنك حسبه إلى خمس مستويات كما هو موضح في الجدول الأتي:

الجدول 03: "تصنيف البنوك حسب CAMELS"

النسبة الإجمالية	درجة التصنيف	موقف البنك	الإجراء الرقابي
1 – 1.4	1 قوي	الموقف سليم من كل النواحي	لا يتخذ أي إجراء
1.5 – 2.4	2 مرضي	سليم نسبيا مع وجود بعض القصور	معالجة السلبيات
2.5 – 3.4	3 مقبول	يظهر عناصر الضعف والقوة	رقابة ومتابعة لصيقة
3.5 – 4.4	4 هامش	خطر قد يؤدي إلى الفشل	برنامج إصلاح ومتابعة ميدانية
4.5 - 5	5 غير مرضي	خطير جدا	رقابة دائمة وإشراف

المصدر: (نصير، العدد 2015/2)

1.4. التعريف بالنموذج:

يعرف نموذج CAMELS بانه "مؤشر سريع للإلمام بحقيقة الموقف المالي لأي مصرف ومعرفة درجة تصنيفه، ويعتبر المعيار احد الوسائل الرقابية المباشرة ON-SITE SUPERVISION التي تتم عن طريق التفتيش الميداني" (أحمد، العدد 35 مارس 2005) ، CAMELS هي مجموع اختصارات للمؤشرات وذلك على النحو المبين في الشكل الموالي: **الشكل 01: "ترجمة اختصارات كلمة CAMELS"**

المصدر: من إعداد الباحثين

2.4. عناصر نموذج CAMELS:

يحتوي النموذج على ستة مؤشرات أساسية تمس أبعاد الاداء المالي للبنك، نوضحها كما يلي:

أ. كفاية رأس المال Capital Adequacy: يحدد مؤشر كفاية راس المال الملاءة المالية للبنوك، ويبين قدرتها على مواجهة الصدمات التي قد تصيب العناصر المكونة لميزانيتها، تبرز أهمية هذا المؤشر في انه يأخذ بعين الاعتبار أهم المخاطر المالية التي تواجه البنوك مثل مخاطر أسعار الفائدة وتقلبات أسعار الصرف والمخاطر المتعلقة بالإئتمان، بل ويتعدى المؤشر إلى احتساب المخاطر ضمن بنود خارج الميزانية، مثل المتاجرة في المشتقات. (الخاقاني و صلاح عامر، 2018).

تبعا لمقررات لجنة بازل للرقابة المصرفية فإن نسبة كفاية رأس المال يجب أن تساوي او تفوق 8%، ويتم حساب نسبة كفاية رأس المال عن طريق المعادلة التالية: (Seyed, Ali, & Fahimeh, 2017, p. 425)

- نسبة كفاية رأس المال= $\frac{\text{رأس المال الأساسي}^1 + \text{رأس المال المساند}^2}{\text{الأصول المرجحة بالمخاطر}^3} \geq 8\%$.

ب. جودة الاصول Asset Quality : يعتمد مؤشر جودة الاصول على نوعية الموجودات التي تظهر في ميزانية البنك وحجم المخاطر المرتبطة بها ومدى قدرة البنك على قياسها ومراقبتها والتعامل معها، وهو مؤشر نوعي، غير انه توجد مجموعة من النسب المالية الرئيسية التي استخدمت في الولايات المتحدة الأمريكية، والتي تعبر عن جودة أصول البنك كما هو موضح في الجدول الموالي:

الجدول 04: "تحليل نسب جودة الأصول"

النسبة	المعادلة	النسبة المرجعية
القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض	**القروض المتعثرة / إجمالي القروض**	**1%** ≥
القروض المتعثرة إلى إجمالي حقوق الملكية	القروض المتعثرة / إجمالي حقوق الملكية	1% ≥
نسبة مؤونة تدني قيمة القروض	مؤونة تدني قيمة القروض[4] / إجمالي القروض	1.5% ≤
نسبة مخصصات خسارة القروض	مخصصات خسارة القروض[5] / إجمالي القروض	100% ≤

المصدر:(Dang, 2011)

ج. جودة الادارة Management Quality: يعتبر هذا المؤشر من المؤشرات النوعية في نموذج CAMELS، عموما يتم تقييم جودة إدارة البنك من خلال المعايير التالية: (بورقبة، 2019، صفحة 09)

- **الحوكمة:** يتم تقييم عمل مجلس الإدارة على أساس تنوع الخبرة التقنية وقدرته على اتخاذ القرارات بشكل مستقل عن الادارة.
- **الموارد البشرية:** يقيم ما إذا كانت مصلحة الموارد البشرية على مستوى البنك تقدم التوجيهات والنصائح وتؤثر بشكل واضح على المستخدمين.
- **عملية المراقبة والتدقيق:** يتم تقييم درجة تشكيل العمليات الأساسية ومدى فعاليتها في تسيير المخاطر على مستوى البنك.
- **نظام المعلومات:** والذي يقيم كفاءة وفعالية نظام المعلومات في توفير تقارير سنوية دقيقة وفي الوقت المناسب.
- **التخطيط الاستراتيجي:** الذي يحدد ما إذا كان البنك قد طور منهجا متكاملا للتوقعات المالية قصيرة وطويلة الأجل، وما إذا كان مخطط التنمية قد تم تحديثه.

د. إدارة الربحية Earning Management: يتم قياس هذا المؤشر عن طريق حساب بعض النسب والمعدلات التي تقيس مقدار توليد البنك للأرباح ومدى قدرته عى توزيعها واستعمالها بكفاءة، لعل أهم هذه النسب هي العائد على الأصول (ROA)، العائد على حقوق الملكية (ROE)، كما يمكن تقييم نتائج البنك بدلالة الابعاد التالية: (بورقبة، 2019، صفحة 10)

- القدرة على توليد الأرباح غير الموزعة؛
- مستوى الاستقرار في النتائج؛
- مستوى تكاليف النشاطات؛
- مستوى فعالية نظام الموازنة التقديرية ونظام الإعلام في المؤسسة؛
- مستوى إدارة نشاطات الصرف والفوائد.

هـ. درجة السيولة Liquidity Position: يعمل هذا المؤشر على معرفة نسب السيولة المتوفرة بالبنك ومدى قدرته على تسييل أصوله بما يتناسب واستحقاق خصومه، أو بمعنى أخر مدى قدرته البنك على مواجهة إلتزاماته سواء على المدى القصير او الطويل، عموما تقاس درجة سيولة البنوك وفق نموذج CAMELS وفق النسبتين التاليتين: (Dang, 2011, p. 24)

- نسبة ودائع العملاء إلى إجمالي الأصول = $\frac{\text{ودائع العملاء}}{\text{إجمالي الأصول}} \leq 75\%$.
- نسبة إجمالي القروض إلى ودائع العملاء = $\frac{\text{إجمالي القروض}}{\text{ودائع العملاء}} \geq 80\%$.

و. الحساسية اتجاه مخاطر السوق Sensitivity to Market Rrisk : ويتعلق الأمر بحساسية المحافظ الاستثمارية على مستوى البنك لمختلف أنواع المخاطر كمخاطر تقلبات سعر الصرف ومخاطر اسعار الفائدة وأسعار

الأسهم في الأسواق المالية وغيرها من المخاطر، إلا ان هناك مقياس إحصائي موحد يقيس جميع هذه المخاطر وهو مقياس تحت المخاطر (Value At Risk) ويرمز له اختصارا بـ VAR، والذي يقيس أقصى خسارة متوقعة في المحفظة الاستثمارية خلال فترة زمنية معينة، وعادة ما يتصاحب هذا المقياس مع مقياس آخر لقياس الضغط (Stress Testing) والذي يقيس أقصى خسارة يمكن أن تمنى بها محافظ المتاجرة في البنوك تحت ظروف استثنائية في السوق كما في حالة الانهيارات. (طلفاح، 2019)

5. تطبيق نموذج CAMELS على ميزانية بنك إسلامي

1.5. مؤشر كفاية رأس المال:

تم التطرق سابقا إلى الاختلافات الجوهرية بين البنوك الاسلامية ونظيرتها التقليدية في كل من جانبي موارد الاموال واستخداماتها، وهذا الأمر من شأنه أن يخلق عدم توافق المنهجية المقترحة في حساب كفاية رأس المال التي أقرتها لجنة بازل مع حالة البنوك الاسلامية.

وتتمثل المشكلة في أن المنهجية المقترحة من لجنة بازل في إطار تحديدها للمخاطر المتعلقة برأس المال، لم تتعاطى مع أهم بنود المطلوبات في البنوك الاسلامية، وهي ودائع حسابات الاستثمار، والتي تعتبر ضمن بنود رأس المال المشارك في المخاطر، ولا تعتبر في الوقت نفسه ضمن بنود المطلوبات بالمعنى المتعارف عليه في البنوك التقليدية، والتي لا تتحمل المصارف الاسلامية أصلا عنها أية مخاطر. (الزعابي، 2008، الصفحات 83-84)

بناءا على خصائص البنوك الاسلامية فإن ودائع الاستثمار تشارك في تحمل مخاطر الاستثمار الذي يقوم به البنك، وبالتالي عند تطبيق منهجية حساب كفاية رأس المال فإنه تظهر مشكلة تحديد مكونات رأس المال الذي يتحمل المخاطر (بسط النسبة)، وأخرى تتعلق بالأصول المرجحة بالمخاطر (مقام النسبة). وعليه قامت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الاسلامية باقتراح صيغة معدلة لحساب كفاية رأس المال للبنوك الاسلامية وفق الصيغة التالية:

$$\text{نسبة كفاية رأس المال للبنوك الاسلامية} = \frac{\text{رأس المال المدفوع واحتياطاته + احتياطات مخاطر الاستثمار + احتياطات معدل الارباح + احتياطات إعادة التقييم}}{\text{(الأصول المرجحة بالمخاطر والمولة من رأس المال + المطلوبات باستثناء حسابات الاستثمار المشتركة) +50\% من حسابات الاستثمار المخصص}}$$

2.5. مؤشر جودة الاصول:

يعتبر ضعف جودة الأصول هو السبب الرئيسي لمعظم حالات فشل البنوك (Dang, 2011, p. 19)، وقياسا على مؤشر جودة الأصول الذي جاء به نموذج CAMELS تعتمد جودة الاصول على جودة محفظة القروض التي تملكها المؤسسة، حيث أن معظم المخاطر تأتي نتيجة الخسائر الناتجة عن تعثر القروض المتأخرة، نتيجة لذلك فإن البنوك الاسلامية مطالبة مثل نظيرتها التقليدية بتحسين محفظتها المالية، وعدم التمادي في منح الائتمان، ولو أن صيغ التمويل في البنوك الاسلامية مبنية على المشاركة إلا ان ذلك لا يقلل من مخاطر تعثر القروض للحد الذي يؤثر تأثيرا مباشرا على استمرارية البنك أو في أقل الأثار المساس بسمعته في السوق المالي.

3.5. مؤشر جودة الإدارة:

كون البنوك الاسلامية لا تختلف كثيرا عن نظيرتها التقليدية كمؤسسات مصرفية تعمل من أجل النمو والتطور، فإنه يمكن تطبيق معايير الجودة المذكورة سابقا ضمن نموذج CAMELS في تقييم جودة إدارة البنوك الاسلامية، غير أن خصوصية العمل المصرفي الاسلامي بحكم مرجعيته الشرعية يحتم على إدارة البنوك الاسلامية إضافة هيأة للرقابة الشرعية على أعمالها، وذلك لتكفل صحة أعمال البنك وتساعده في الحفاظ على سمعته، كما يجب ان تخضع الهيأة الشرعية للبنك لعمليات تقييم دورية تلبي فيها المعايير المذكورة في الجدول الموالي:

جدول05: "معايير تقييم هيئات الرقابة الشرعية"

المعيار	المعنى
1/معيار المشروعية الحقيقية	يجب ان تكون الفتوى شرعية حقيقية وليست حيلة من الحيل لتسهيل عمل المصرف.
2/معيار الكفاءة(كلفة المعاملات)	يجب أن لا تكون الفتاوي ذات تكلفة عالية بحيث تنقص من كفاءة البنك وتنافسيته.
3/معيار القبول لدى الجمهور	أن تكون الفتوى مقبولة لدى الجمهور الذي يحاول دائما أن يقارن بين المنتجات التقليدية والاسلامية.
4/معيار الأجر على الفتوى	من باب عدم جواز الأجر على الفتوى فيفترض أن يكون أجر المفتي من عند هيئة مستقلة.
5/معيار المصداقية	يعني أن يكون لهيئة الرقابة الشرعية مصداقية وسمعة طيبة لدى الجمهور.

المصدر: (المصري ر.، 2008)

وبالتالي يصبح مؤشر جودة الادارة عند تطبيقه على البنوك الاسلامية يحتوي على المعايير التالية: الحوكمة، الموارد البشرية، المراقبة والتدقيق، نظام المعلومات، التخطيط الاستراتيجي، الرقابة الشرعية، كما في الشكل الموالي:

الشكل 02: "مؤشرات تقييم جودة إدارة البنوك الاسلامية"

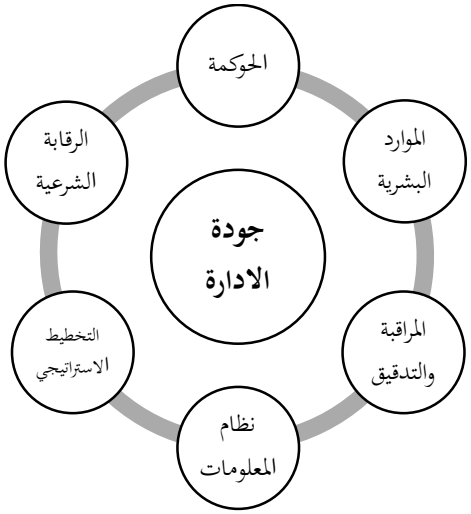

المصدر: من إعداد الباحثان

4.5. مؤشر إدارة الربحية:

كون البنوك الاسلامية تختلف عن نظيرتها التقليدية في طريقة تحقيق الأرباح، وذلك لالتزامها من حيث المبدأ بالامتناع عن التعامل بالفائدة أخذا وعطاءا، إلا ان ذلك لا يعفيها من عملية التقييم فيما يخص كفاءتها في إدارة أرباحها المحققة بنفس المعايير المعمول بها في نموذج CAMELS فيما يخص مؤشر إدارة الربحية مع استبعاد المعايير التي تدخل في حسابها أسعار الفائدة،

5.5. مؤشر درجة السيولة:

بالنظر للمعايير المستخدمة في قياس نسبة السيولة في نموذج CAMELS والمطبقة على البنوك التقليدية، نجد انها تصلح للتطبيق على البنوك الاسلامية، وذلك أن الاصل في العمل البنكي مهما كان صاحبه ان يكون قادرا على مواجهة التزاماته، خاصة قصيرة الأجل منها بتوفيره للقدر المطلوب من السيولة.

6.5. مؤشر الحساسية اتجاه مخاطر السوق:

يتعامل هذا المؤشر من نموذج CAMELS مع المخاطر التي أقرتها لجنة بازل للرقابة المصرفية والمتمثلة في مخاطر كل من أسعار الفائدة وأسعار الصرف والأسهم وأسعار السلع.

بالنسبة لمخاطر أسعار الصرف ومخاطر أسعار الفائدة فهما غير مطبقتين في حالة التمويل الاسلامي، لأنه يحرم التعامل بالمعاملات المستقبلية المتعلقة بأسعار الصرف، كما يحرم التعامل بأسعار الفائدة، أما في حالة مخاطر تقلبات أسعار السلع فان البنوك الاسلامية لا تختلف كثيرا عن البنوك التقليدية فيما يخص تطبيق المعايير الخاصة بتلك الأنواع من المخاطر. (سعد، 2014)

الخاتمة:

بعد التعرف على مفهوم البنوك الاسلامية وما يميزها من خصائص مستمدة من تعاليم الشريعة الاسلامية فيما يخص التعاملات المالية والابتعاد عن الربا، إضافة للاهداف النبيلة التي تسعى لتحقيقها سواء على المستوى الاجتماعي الاقتصادي وحتى التنموي، ونتيجة الاختلافات الجوهرية بينها وبين البنوك التقليدية، كان لزاما علينا البحث في النماذج التقليدية لتقييم الاداء المالي للبنوك باعتبارها أنظمة للإنذار المبكر للتعرف على طريقة عملها والمؤشرات المالية المستخدمة فيها لتشخيص الوضعية المالية للبنوك، ومدى صلاحية تلك المعايير عند تطبيقها على البنوك الاسلامية، وبناءا على ذلك توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- البنوك الاسلامية مكسب حضاري واقتصادي وجب تشجيعه والمحافظة على استمراريته؛
- هناك فروقات جوهرية بين البنوك الاسلامية ونظيرتها التقليدية، خاصة من ناحية سعر الفائدة وتوظيفات الاموال؛
- خصوصية البنوك الاسلامية واختلاف مصادر واستخدامات أموالها عن البنوك التقليدية يؤكد قصور النماذج المستخدمة في تقييم الاداء المالي للبنوك في تقييم الاداء المالي الفعلي للبنوك الاسلامية؛

- نموذج CAMELS الامريكي، ورغم استعماله الواسع والناجع كنظام للإنذار المبكر في تشخيص المركز المالي للبنوك التقليدية إلى أنه محدود وغير واقعي عند تطبيقه على البنوك الاسلامية؛
- وجب البحث عن بناء أو تعديل النماذج التقليدية لتقييم الاداء المالي للبنوك الاسلامية، للحصول على نموذج يشخص وضعيتها المالية بشكل سليم؛
- تخضع البنوك الاسلامية لمخاطر تتعلق بتوظيفات الاموال لم تتطرق لحسابها النماذج التقليدية لتقييم الاداء المالي.
- هناك العديد من المؤشرات المالية المستخدمة في نماذج تقييم الاداء المالي للبنوك تتوافق وتقييم الاداء المالي للبنوك الاسلامية، خاصة فيما يتعلق بمؤشرات السيولة وجودة الأصول وإدارة الربحية؛
- البنوك الاسلامية ورغم النجاحات المحققة من طرفها منذ نشأتها، إلا أن الطريق لا زال طويلا لمواكبة نظيرتها التقليدية، خاصة من ناحية وفورات الحجم، لذا وجب البحث في تطوير عملها بما يضمن لها المنافسة، والعمل على إنشاء انظمة للإنذار المبكر لمرافقتها وبيان مواطن الخلل والضعف الذي قد يمس مركزها المالي.

قائمة المراجع:

- تومي ابراهيم. (2017). تكييف معايير السلامة في المصارف الاسلامية في ظل مقررات لجنة بازل الدولية – دراسة حالة مجموعة البركة الاسلامي–. بسكرة: جامعة محمد خيضر.
- عبادة.ابراهيم عبد الحليم (2008). مؤشرات الأداء في البنوك الاسلامية. عمان: دار النفائس للنشر والتوزيع.
- المصري أحمد. (2006). إدارة البنوك التجارية والاسلامية. الاسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة.
- طلفاح أحمد. (02 11, 2019). تم الاسترداد من المعهد العربي للتخطيط: www.arab-api.org › programs › training › images
- الزعابي تهاني محمود محمد. (2008). تطوير نموذج لاحتساب كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية في إطار مقررات لجنة بازل دراسة تطبيقية على البنك الإسلامي العربي والبنك الإسلامي الفلسطيني بقطاع غزة. غزة: الجامعة الاسلامية غزة.
- الموسوي حيدر يونس. (2011). المصارف الاسلامية: آداءها المالي وآثارها في سوق الأوراق المالية. عمان: اليازوري للنشر والتوزيع.
- المصري رفيق يونس. (31 12, 2008). اختبار الفتاوى المالية : هل المشكلة في الفتوى أم في التطبيق. حوار الاربعاء، الصفحات 19-26.
- الشيخ سمير رمضان. (06 12, 2010). المصرفية الاسلامية –الميلاد والنشاة والتطور. تم الاسترداد من موسوعة الاقتصاد والتمويل الاسلامي: https://iefpedia.com/arab/?p=23039
- بورقبة شوقي. (22 05, 2019).طريقة CAMELS في تقييم أداء البنوك الاسلامية. تم الاسترداد من جامعة الملك عبد العزيز:

ved=2ah&=X sa&1 spell=&i(15)pdf www.kau.edu-sa/files/121/files+59600+chawk bih=474&biw=1094&Ao QIBB lvflAhX2BGMBHY4BA44QBSgAeg UKEwifsvz

- سعد عبد محمد. (2014). قياس كفاية رأس المال في المصارف الاسلامية وفقا لاتفاقية بازل 2. مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، 20(75)، 354.
- أحمد مالك الرشيد. (العدد 35 مارس 2005). مقارنة بين معياري CAMEL و CAEL كأدوات حديثة للرقابة المصرفية –المميزات وعيوب التطبيق–. مجلة المصرفي، 3.
- بن عمر محمد البشير ، نصير أحمد. (العدد 2015/2). تقييم أداء البنوك باستخدام نموذج CAMELS حالة البنك الوطني الجزائري في الفترة (2014-2015). مجلة إضافات اقتصادية، 36.
- الوادي،محمد حسين سمحان.حسين محمد (2012). المصارف الاسلامية: الأسس النظرية والتطبيقات العملية. عمان: المسيرة للنشر والتوزيع.
- العجلوني محمد محمود. (2008). البنوك الاسلامية –أحكامها–مبادئها–تطبيقاتها المصرفية–. عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.
- الخاقاني نوري عبد الرسول ، و عامر أبو هونه صلاح. (2018). استخدام نظام CAMEL في تحليل كفاية رأس المال والربحية والسيولة لعينة من المصارف العراقية. مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، 36.

- Dang, U. (2011). The CAMEL rating system in banking supervision. A case stady. Arcada University of Applied Sciences, Finland.
- Seyed, K. E., Ali, B., & Fahimeh, S. S. (2017). The Impact of CAMEL Indexes on Profit Management in Banks Listed on Tehran Stock Exchange. *International Review of Management and Marketing*, 425.

[1] رأس المال الأساسي = رأس المال المدفوع + الاحتياطات القانونية + حصة الأقلية في رؤوس الشركات التابعة.

[2] رأس المال المساند = الاحتياطات غير المعلنة + احتياطات إعادة تقييم الأصول + احتياطات الديون المشكوك فيها.

[3] يتم تصنيف مكونات الأصول حسب درجة المخاطر من 0 و 10 و 20 و50 و100.

[4] تظهر مؤونة تدني قيمة القروض في الميزانية العمومية كاعتماد.

[5] يظهر مخصص لخسارة القرض في بيان الدخل كمصروف